الأمم المتحدة

E/ECA/COE/44/7*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 January 2026

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الرابع والأربعون

طنجة، المغرب (حضوريا وعبر الانترنت)، ٢٨-٣٠ آذار/مارس ٢٠٢٦

البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت**

القضايا النظامية

تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الفترة من آذار/مارس ٢٠٢٥ إلى شباط/فبراير ٢٠٢٦

أولا- مقدمة

١- من المتوقع أن يكون الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا قد نما بنسبة ٣,٩ في المئة في عام ٢٠٢٥، وهو تحسن طفيف مقارنة بمعدل ٣,٥ في المئة المسجل في عام ٢٠٢٤، وذلك رغم التحديات الكبيرة التي واجهتها المنطقة خلال العام.[١] فقد استمرت مجموعة من الأزمات المتتالية التي نشأت خارج المنطقة في التأثير على اقتصادات أفريقيا خلال الفترة قيد الاستعراض. وشملت هذه الأزمات توترات جيوسياسية عالمية، وتحديات تجارية، وشروطًا مالية أكثر صرامة، وهو ما أدى إلى انخفاض قيمة العملات، وارتفاع معدلات التضخم وزيادة تكلفة الاقتراض. وعلاوة على ذلك، فإن مستويات الجفاف والفيضانات التي تجاوزت المعدل المتوسط والناجمة عن تغير المناخ قد تسببت في الإضرار بالبنية التحية وأثّرت على الإنتاج الزراعي، الأمر الذي أدى إلى تحويل الموارد إلى الاستجابات الطارئة. وأدت هذه العوامل مجتمعة إلى أن يظل النمو، رغم تسارعه الطفيف، غير كافٍ للحد بشكل كبير من وطأة الفقر.

٢- وظلت حالة المديونية الحرجة تشكل تهديدًا خطيرًا. فقد عانت عدة بلدان أفريقية من ارتفاع مستويات الدين،[٢] وهو ما قيّد حيزها المالي لأغراض التنمية. وقدمت اللجنة

* أعيد إصدار هذه الوثيقة لأسباب فنية يوم ٣ آذار/مارس ٢٠٢٦.

** E/ECA/COE/44/1/Rev.1

[١] الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، ٢٠٢٦ (منشورات الأمم المتحدة).

[٢] في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥، صنّف البنك الدولي ١٥ بلدا أفريقيا منخفض الدخل على أنها تعاني من حالة مديونية حرجة (إثيوبيا، وبوروندي، وتشاد، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، وجيبوتي، وزامبيا،

A.26-00004 (A)

الاقتصادية لأفريقيا (اللجنة فيما يلي) الدعم للدول الأعضاء بحلول تمويل ابتكاري وطالبت بشدة بآليات عالمية لتخفيف أعباء الديون.

٣- ورغم أن الإرادة السياسية لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ظلت قوية، إلا أن التنفيذ كان أبطأ من المأمول. وكان التداول التجاري بموجب الاتفاق في مراحله الأولى، ولم تكن العديد من الشركات على دراية بالفرص التي يتيحها. واستمرت العقبات التي تشكلها الفجوات في البنية التحتية والحواجزُ غير الجمركية. وساعدت اللجنة الأعضاء على الانتقال من وضع الاستراتيجيات إلى تنفيذها وعلى التداول التجاري بموجب الاتفاق. كما قدمت الدعم لتطوير سلاسل القيمة الإقليمية.

٤- وفيما تسعى البلدان الأفريقية جاهدة إلى ضمان إيجاد فرص العمل بالسرعة الكافية لتلبية احتياجات شريحة الشباب سريعة النمو، أصبح التصنيع وتنمية المهارات من الأولويات الملحة. وقد ركزت اللجنة على التصنيع والابتكار والتضامن الإقليمي من خلال الأسواق المتكاملة.

٥- وشمل عمل اللجنة، في ظل التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه القارة، واسترشادًا بإطارها البرنامجي المتوسط الأجل (٢٠٢٢-٢٠٢٥)، خمسة مجالات تركيز ومجالين جامعين حُدِّدا قبل بداية العام. ومجالات التركيز هي: (أ) سياسات الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية؛ (ب) والتكامل الإقليمي والتنويع الاقتصادي والتصنيع؛ (ج) وتطوير البنية التحتية، بما في ذلك الطاقة؛ (د) والتكنولوجيا والابتكار والربط الرقمي؛ (هـ) والعمل المناخي والأمن الغذائي. أما الموضوعان الجامعان فكانا البيانات والإحصاءات، والأبعاد الاجتماعية (بما فيها الجنسانية). وقدمت اللجنة الدعم المباشر لاثنين وخمسين من أعضائها من خلال المساعدة في وضع السياسات والاستراتيجيات، وتقديم الدعم في المجال التقني والخدمات الاستشارية وبناء القدرات استنادًا إلى دراسات تحليلية متقدمة. ووفرت اللجنة التدريب لـ ٤٢٧٨ من المسؤولين الحكوميين والخبراء وواضعي السياسات عن طريق ذراعها التدريبية، ألا وهو المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط. كما اضطلعت بدور مهم في استعدادات البلدان الأفريقية للاجتماعات الدولية، بما في ذلك قمة مجموعة العشرين، والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، ومؤتمر القمة الأفريقي الثاني المعني بالمناخ، والدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٦- وترد في الفرع التالي أهم الإنجازات التي حققتها اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير دعمًا لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'. وترد معلومات إضافية عن أنواع الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا بيساو، والكاميرون، والكونغو، وكينيا، وملاوي، وموزامبيق، والنيجر)، انظر:
www.worldbank.org/en/programs/debt-toolkit/dsa (accessed on 9 January 2026).

لخدمة أعضائها في التقارير المتعلقة بما يلي: تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا (E/ECA/COE/44/5)؛ ومتابعة القرارات التي تم اعتمادها خلال الدورة السابعة والخمسين للجنة (E/ECA/COE/44/8)؛ والدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/ECA/COE/44/10)؛ وأعمال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط (E/ECA/COE/44/15)؛ وتنفيذ برنامج عمل أوازا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠٢٤-٢٠٣٤ (E/ECA/COE/44/20)؛ وبرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموًّا (E/ECA/COE/44/21).

ثانيًا- النتائج الرئيسية المُحرزة

ألف- التحدث بصوت واحد للنهوض بخطة التنمية في أفريقيا

٧- ناقشت قيادة اللجنة، عبر المنابر العالمية والإقليمية الرئيسية، أولويات أفريقيا والتحديات التي تواجهها المنطقة والحلول العملية لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. فأفريقيا تمر بمرحلة حرجة، إذ تواجه أزمات متداخلة تتعلق بالدين وتغير المناخ وركود النمو والفقر وعدم المساواة. وقد تحدثت اللجنة باسم أفريقيا وقدمت حلولا متقدمة تفضي إلى التحول تتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وذلك خلال مشاركاتها رفيعة المستوى في منتديات مثل قمة مجموعة العشرين، والاجتماعات السنوية المشتركة والاجتماعات الربيعية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، وتقييم نتائج مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية بعد أربع سنوات، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

٨- وحرصت اللجنة على أن تنعكس في النتائج العالمية أولوياتُ أفريقيا المتعلقة بالقدرة على تحمل الدين وتمويل التنمية. وقدمت الدعم لوزارات المالية الأفريقية في صياغة موقف أفريقي موحّد في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، وهو الموقف الذي أُدرج مباشرةً في الوثيقة الختامية 'لالتزام إشبيلية'. فقد اعترف المؤتمر بالحاجة إلى آلية لتخفيض ديون البلدان النامية، وحثّ على دعم المفاوضات المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية، والتزم بتعزيز وصول أفريقيا إلى تمويل التنمية.

٩- وواصلت اللجنة عقد اجتماعات الفريق الأفريقي العامل الرفيع المستوى المعني بالهيكل المالي العالمي من أجل تنسيق المساهمات الأفريقية في الإصلاحات المالية الدولية. وأسفرت هذه الجهود عن اعتماد لجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي لموقف موحد بشأن إصلاح الديون، وذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥، وهو ما مهد الطريق لاعتماده من قِبل أجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية بالسياسات. وقد ضمنت هذه الجهود أيضًا إسماع صوت أفريقيا. ففي إعلان القادة الذي صدر في تشرين الثاني/نوفمبر٢٠٢٥، على سبيل المثال، جددت مجموعة العشرين التزامها

بتخفيف عبء الدين، وأشارت إلى استخدام دعم السيولة، وأقرَّت بضرورة اتخاذ تدابير بشأن المناخ. وتساهم هذه النتائج مجتمعة في تعزيز مكانة أفريقيا في الحوكمة المالية العالمية والمفاوضات المتعلقة بالديون. وأسفرت اجتماعات الفريق العامل الأفريقي الرفيع المستوى عن إطلاق نداء أفريقي منسّق لإجراء إصلاحات، مثل إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة لبنوك التنمية الأفريقية، وإنشاء آليات أقوى لتسوية الديون. وأُحيل النداء إلى مجموعة العشرين وهيئات أخرى.

١٠- وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٥، أشارت اللجنة إلى أن أفريقيا تمتلك ٦٠ في المئة من إمكانات الطاقة الشمسية العالمية، ومع ذلك تتدفق إلى القارة أقل من ٣ في المئة من الاستثمارات العالمية في مجال الطاقة، ويفتقر أكثر من ٦٠٠ مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى الكهرباء. ودعا الأمين التنفيذي للجنة، السيد كلافر غاتيتي، إلى إبرام اتفاق جديد بشأن تمويل الطاقة والابتكار والوصول إليهما. وعلاوة على ذلك، أشار إلى أن الطاقة ليست مجرد سلعة عامة، بل هي أيضًا ''المحرك لإيجاد الوظائف والصناعة وإحداث التحول''. وحثّ الشركاء العالميين على الاستثمار في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية والطاقة الحرارية الأرضية في أفريقيا.

١١- وفي مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، ذكَّرت نائبة الأمين التنفيذي المكلفة بالبرنامج وكبيرة الاقتصاديين في اللجنة، السيدة حنان مرسي، بأن جائحة كورونا (كوفيد-١٩) كشفت الترابط بين اقتصادات العالم. وأشارت إلى انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للصحة في أفريقيا بنسبة ٧٠ في المئة، وهو ما يعني انخفاض التمويل المخصص لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية. وقالت إن البلدان في حاجة إلى التحول نحو الاستثمار، وتعبئة الموارد المحلية لتقليل اعتمادها على المساعدات؛ والحد من التدفقات المالية غير المشروعة؛ والاستفادة من التكامل الإقليمي في مجالي المشتريات والتصنيع.

باء- تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي من خلال تعبئة الموارد المحلية وتدعيم سوق رأس المال والحوكمة الاقتصادية

١٢- قدمت اللجنة دعمًا مباشرًا لاثنين وعشرين من أعضائها[٣] في مجال سياسات الاقتصاد الكلي، وتمويل التنمية والحوكمة الاقتصادية. وقدمت تحليلات موجهة نحو السياسات[٤] ومساعدة تقنية عملية وساهمت في حوارات سياساتية رفيعة المستوى. وتشمل

[٣] إثيوبيا، وإسواتيني، وأوغندا، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وغابون، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وكابو فيردي، وكينيا، وليبريا، ومدغشقر، وموزامبيق، ونيجيريا.

[٤] Economic Commission for Africa, *Economic Report on Africa 2025: Advancing the Implementation of the Agreement Establishing the African Continental Free Trade Area – Proposing Transformative Strategic Actions* (Addis Ababa, 2025).

الإنجازات الرئيسية إدخال تحسينات على أنظمة الإيرادات المحلية (السياسات الضريبية الجديدة، على سبيل المثال)، وعلى قياس التدفقات المالية غير المشروعة وبناء القدرات لتطوير أسواق رأس المال، والتخطيط المتكامل والنمذجة الكلية.

١٣- ونتيجة للمساعدة التقنية المقدمة إلى إثيوبيا في مجال السياسات الضريبية والحوافز، تضمن التوجيه الاستثماري الجديد الصادر عن مجلس الاستثمار الإثيوبي في حزيران/يونيه (التوجيه رقم ١٠٨٢/٢٠٢٥) اتخاذ خطوات لوضع قواعد أكثر صرامة بشأن الإعفاءات الضريبية وجعل الإنفاق الضريبي أكثر شفافية. وفي سبيل مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، قدمت اللجنة الدعم لبوركينا فاسو، والسنغال، وغابون، ونيجيريا في إنشاء أفرقة عاملة تقنية متعددة الوكالات، وفي تطبيق الأساليب التي أوصت بها الأمم المتحدة لتحديد حجم التدفقات المالية غير المشروعة. وتلقى ٣٧ مسؤولاً من هذه البلدان تدريبًا على كشف التلاعب في أسعار السلع، والأساليب البديلة لتقدير التدفقات المالية غير المشروعة. وأعدت البلدان الأربعة تقديرات أولية للتدفقات المالية غير المشروعة بغية توجيه استجاباتها السياساتية للحفاظ على النزاهة المالية والحد من هذه التدفقات. وعلى سبيل المثال، أعلن السنغال عن خطط لتعزيز عمليات التفتيش الجمركي على صادرات الذهب.

١٤- وقدمت اللجنة الدعم لزامبيا وغانا والكاميرون في إدارة الدين المحلي والمخاطر المالية. وساعد هذا الدعم هذه البلدان على مراجعة أطرها المؤسسية للدين العام والالتزامات الطارئة. ونتيجة لذلك، أنشأت غانا وحدة للمخاطر المالية وعززت زامبيا الشفافية في إدارة الدين العام وحسّنت الرقابة على الاقتراض.

١٥- وساعدت اللجنة أعضاءها على تعزيز قدراتهم على تعبئة رأس المال الخارجي والخاص. فعلى سبيل المثال، قدمت تدريبًا متخصصًا لهيئة السوق المالية في أوغندا في مجال التمويل الإسلامي والصكوك (المتوافقة مع الشريعة الإسلامية). وأسفر ذلك عن وضع لوائح جديدة لسوق رأس المال (قواعد الترخيص والشراكة)، وهو ما مكن البلد من توسيع قاعدة المستثمرين. كما ساعدت اللجنة غينيا على الحصول على أول تصنيف ائتماني سيادي لها، الأمر الذي أدى إلى تحسُّن في الشفافية لفائدة المستثمرين.

١٦- وفي إطار الدعم الذي تقدمه اللجنة لأعضائها في مجال النمذجة الكلية والتخطيط المتكامل، ساعدت بوتسوانا على تصميم نموذج مخصص للتوقعات المتعلقة بالاقتصاد الكلي لاستخدامه في توجيه خطتها الإنمائية الوطنية المقبلة، وقدمت المساعدة لإريتريا في وضع مؤشرها الخاص بأسعار الاستهلاك وتحديث حساباتها القومية حتى تتمكن من استخدام أحدث البيانات في تخطيطها الكلي.

١٧- وساعدت اللجنة أعضاءها على تقييم الأداء المالي لست مدن (أديس أبابا، إثيوبيا؛ دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة؛ كيغالي، رواندا؛ لوساكا، زامبيا؛ نيروبي، كينيا؛ وياوندي، الكاميرون). وأدى تدريب مسؤولي المدن في مجال الشؤون المالية للبلديات إلى إصلاحات

قابلة للتنفيذ: تم رفع الأهداف المحددة للإيرادات في نيروبي، والحد من إهدار الإيرادات في لوساكا، والنظر في فرص الاستفادة من السندات البلدية في أديس أبابا.

جيم- تسريع التكامل الإقليمي من خلال تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتصنيع المستدام

١٨- عملت اللجنة على تعزيز خطة التكامل الإقليمي من خلال مجموعة واسعة من المبادرات الرامية إلى دعم تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتيسير التجارة وتنويع الاقتصادات. فقد دعمت إثيوبيا، وأنغولا، وبوتسوانا، وسيشيل، وغينيا الاستوائية، وكابو فيردي، وليبيا، وليسوتو في وضع استراتيجيات وطنية لتنفيذ الاتفاق، ليصل إجمالي عدد الأعضاء الذين تلقوا الدعم إلى ٤٥ عضوًا. وعززت اللجنة التنفيذ على الصعيد الوطني، ودعمت سلاسل القيمة الإقليمية والتجارة المستدامة، ورفعت من مستوى تيسير التجارة والتعاون الجمركي، وأعدت تحليلات وأدوات سياساتية مؤثرة لتوجيه التكامل التجاري. ومن خلال هذه الجهود، ساهمت اللجنة في تحقيق نتائج ملموسة. فعلى سبيل المثال، قامت بعض البلدان بتفعيل استراتيجياتها المتعلقة بتنفيذ الاتفاق، وتحسين قدراتها في مجال لوجستيات التجارة والانضمام إلى الأعضاء الذين بدأوا التداول التجاري بموجب الاتفاق.

١٩- وقدمت اللجنة الدعم لنحو ٣٠ عضوا من أعضائها في استراتيجياتهم الوطنية لتنفيذ الاتفاق، بما في ذلك دمج التكيف مع تغير المناخ والنمو الأخضر في هذه الاستراتيجيات. فعلى سبيل المثال، قدمت الدعم لتوغو في دمج بروتوكولات تجارية جديدة في استراتيجيتها، وتنظيم حلقة عمل شاملة لأصحاب المصلحة بغية إقرار المراجعة. أما التدريب الذي قدمته للجنة الوطنية المعنية بتنفيذ الاتفاق في سيراليون، فقد مكّن البلد من تعزيز التنسيق بين الوكالات وتوجيه الإصلاحات مثل تبسيط إجراءات التصدير بالنسبة للشركات المحلية. وتلقى أعضاء آخرون في اللجنة، بما في ذلك أوغندا وجزر القمر وزامبيا وسيشيل، خدمات استشارية مخصصة لوضع أدلة تجارية عملية ودراسات تشخيصية، وهو ما سيكون مفيدا عندما يشرعون في شحن السلع وتقديم الخدمات بموجب الاتفاق. وفي الوقت الراهن، يقوم ٣٠ عضوًا بالتداول التجاري في إطار مبادرة الاتفاق للتجارة الموجَّهة، بما في ذلك إثيوبيا وناميبيا ونيجيريا منذ عام ٢٠٢٥.

٢٠- ودعمت اللجنة ١٤ عضوا من أعضائها في دمج الاعتبارات المناخية والبيئية في استراتيجياتهم التجارية، لجعل هذه الاستراتيجيات صالحة للمستقبل. وساعدتهم، على سبيل المثال، على وضع ملاحق خضراء لاستراتيجياتهم الخاصة بتنفيذ الاتفاق. وتتضمن الملاحق تحليلات لسلاسل القيمة الخضراء، فضلاً عن خطط عمل لتعزيز التجارة المستدامة. وتشتمل خطط العمل على خطوات لتحديد الفرص في سلاسل القيمة للطاقة المتجددة والزراعة المقاومة لتغير المناخ.

٢١- وبالإضافة إلى ذلك، تعاونت اللجنة مع جماعة شرق أفريقيا لتنظيم حلقة عمل تدريبية مكثفة خاصة ببرامج المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين لصالح موظفي الجمارك في أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان ورواندا والصومال وكينيا. ففي إطار هذه البرامج، يمكن للتجار الموثوقين استخدام إجراءات التخليص الجمركي المعجلة. وعقب حلقة العمل هذه، بدأت إدارات الجمارك في بلدان جماعة شرق أفريقيا في تبسيط عملية تسجيل هؤلاء المتعاملين ومواءمة إجراءاتها. وستؤدي هذه الخطوات إلى تقليص أوقات انتظار البضائع وتعزيز التجارة بين بلدان المنطقة.

٢٢- وقدمت اللجنة الدعم لأعضائها في دمج التجارة في الخدمات ضمن سلاسل القيمة الإقليمية للاستفادة من اقتصاد الخدمات، الذي يمثل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا. وفي أيلول/سبتمبر، عقدت اللجنة مؤتمرًا دوليًّا بشأن تعزيز التجارة في الخدمات وتدعيم سلاسل القيمة للخدمات المالية في أفريقيا. ومن خلال التعلم من الأقران، بحث المشاركون سبل تعزيز قطاعات الخدمات عالية القيمة في إطار الاتفاق. وقدمت بوركينا فاسو وبوروندي تحليلات تمت الانتهاء منها حديثًا لقطاعي الخدمات المالية لديهما وكشفتا عن خطط عمل لدمجهما بشكل أفضل في سلاسل القيمة الإقليمية. وقامت اللجنة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بتطوير منصة ”مستشار المعلومات والتفاوض في مجال التجارة“، وهي منصة سهلة، الاستخدام لدعم المفاوضين في معالجة البيانات وإجراء المحاكاة، وهو ما يعزز قدرة البلدان الأفريقية على التفاوض وتنفيذ تحرير التجارة في الخدمات.

٢٣- وأطلقت اللجنة، بالشراكة مع مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، مشروعًا يهدف إلى تقليل مخاطر الاستثمار في أفريقيا. وانصب تركيز المشروع على وضع المعايير وأفضل الممارسات للمناطق الاقتصادية الخاصة. وقامت ليسوتو وناميبيا بصياغة إطار مشترك للسياسات في مجال السيارات لدمج البلدين في سلسلة القيمة الإقليمية للجنوب الأفريقي في قطاع السيارات. وسيُستخدم هذا الإطار، الذي تشكل نتيجة حوار سياساتي رفيع المستوى بشأن سلاسل القيمة الإقليمية للسيارات، لتوجيه البلدين في جذب الاستثمارات وإنتاج المكونات محليًّا.

٢٤- وساعدت اللجنة ملاوي على استكمال لوائحها المتعلقة بالمناطق الاقتصادية الخاصة. وعُقد اجتماع في نيسان/أبريل لإقرار اللوائح بهدف التمكين من تفعيل السياسة الصناعية للبلد. ونتيجة لهذه اللوائح الجديدة، ستتمكن ملاوي من تسريع إنشاء مجمعات صناعية جديدة. كما شاركت اللجنة في قيادة عملية تعبئة الموارد للمناطق الصناعية العابرة للحدود، بما في ذلك المجمع الصناعي الزراعي المشترك الذي تخطط زامبيا وزيمبابوي لإنشائه. وتعاونت اللجنة مع السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجهات أخرى لتأمين الحصول على التمويل.

دال– تطوير البنية التحتية والطاقة في سبيل تحقيق التقدم

٢٥- في سبيل مساعدة البلدان الأفريقية على استقطاب الاستثمارات في مجال الطاقة المستدامة، عززت اللجنة قدرات الأعضاء في المجال التنظيمي والتخطيط الإقليمي. فعلى سبيل المثال، تعاونت اللجنة مع الهيئة الوطنية لتنظيم قطاع الطاقة في موزامبيق في تصميم طريقة جديدة لتحديد التعريفات لاتفاقات شراء الطاقة. وقد تم اعتماد هذه الطريقة رسميًّا في الوقت الراهن، وهو ما يتيح تحديد الأسعار بشفافية لمنتجي الطاقة المستقلين.

٢٦- وعلى الصعيد دون الإقليمي، اشتركت اللجنة مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في وضع إطار سياساتي للانتقال الطاقوي العادل، تتوافق فيه استراتيجيات التخلص التدريجي من الفحم مع أهداف الوصول إلى الطاقة. وخلال اجتماع استشاري للخبراء عُقد في ويندهوك في آب/أغسطس ٢٠٢٥، توصل مسؤولون من ١٤ دولة عضوًا في الجماعة إلى توافق في الآراء بشأن السمات الرئيسية للإطار وبشأن خارطة طريق ستُقدم في عام ٢٠٢٦ إلى وزراء الجماعة المسؤولين عن الطاقة. كما عقدت اللجنة حلقة عمل في كيغالي في حزيران/يونيه لمناقشة إطار سياساتي لأمن الطاقة في القارة. واتفق المشاركون في حلقة العمل على مبادئ محدَّدة تتعلق بالاستراتيجيات الوطنية لأمن الطاقة.

٢٧- ووضعت اللجنة أول إطار سياساتي على مستوى القارة بشأن السيارات الكهربائية، حددت فيه الخطوات التنظيمية وعمليات تطوير البنية التحتية اللازمة لتسريع اعتماد السيارات الكهربائية، مع القيام أيضًا بتناول المسائل المتعلقة بجودة الهواء في المدن وكفاءة النقل. وتمتلك أفريقيا الآن دليلًا للسياسات على مستوى القارة، يساعد بلدانًا مثل كينيا وجنوب أفريقيا على تقديم حوافز واستثمارات في مجال وسائل النقل الكهربائية.[٥]

٢٨- وبالتعاون مع الاتحاد الأفريقي ومنظمة الصحة العالمية، عززت اللجنة السلامة على الطرق. ومتابعة للدعم الذي قدمته للمؤتمر الوزاري العالمي الرابع بشأن السلامة على الطرق، الذي عقد في مراكش، المغرب، قامت بتيسير اعتماد معايير جديدة للسلامة على الطرق. ونتيجة لعملها، افتتحت رواندا منشأة لاختبار خوذات مستخدمي الدراجات النارية تتوافق مع لائحة الأمم المتحدة رقم ٢٢، من أجل تحسين سلامة استخدام الدراجات النارية؛ وطبقت أوغندا نظامًا وطنيًّا لبيانات السلامة على الطرق لاستهداف المناطق المعروفة بوقوع الحوادث.

هاء– تعزيز التحول الرقمي والابتكار

٢٩- قادت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التحول الرقمي والابتكار في أفريقيا من خلال طائفة واسعة من المبادرات، فقد قدمت الدعم لأعضائها في صياغة استراتيجيات رقمية وطنية،

(٥) Economic Commission for Africa, African Union and United Nations Environment Programme, “Strategic directions for the development of electric vehicles in Africa: integrating renewable energy, decentralized smart infrastructure, and equitable transition strategies for climate-resilient mobility” (2025).

وتحديث الأطر التنظيمية، وتجريب أدوات ابتكارية في قطاعات التكنولوجيا والطاقة والنقل. ودعمت اللجنة بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموزامبيق في وضع واعتماد استراتيجيات وطنية شاملة لحوكمة البيانات. وتمت مواءمة كل استراتيجية مع إطار سياسات البيانات واستراتيجية الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأفريقي، وأُقرت في حلقات عمل رفيعة المستوى، مصحوبة بخرائط طريق للتنفيذ وهيئات جديدة للحوكمة. وعلى الصعيد القاري، تعاونت اللجنة مع شركاء مهمّين لعقد مشاورات على نطاق قارة أفريقيا بهدف صياغة مواقف موحدة بشأن التحول الرقمي. وشملت هذه المشاورات الاستعراض الأفريقي لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات بعد مرور ٢٠ عامًا، الذي عُقد في كوتونو، بنن، في أيار/مايو ٢٠٢٥، والمنتدى الرابع عشر لحوكمة الإنترنت في أفريقيا. وتمخضت المشاورات عن إعلان دار السلام بشأن الاستعراض الأفريقي لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات بعد مرور ٢٠ عامًا، وإعلان كوتونو بشأن تسريع التحول الرقمي في أفريقيا، اللذين أكدا مجددًا التزام أفريقيا بسياسات رقمية شاملة.

٣٠- وجرّبت اللجنة حلولًا رقمية لإدارة النقل، أبرزها نظام إدارة ممرات النقل الإقليمية الأفريقية. وتَستخدم هذه المنصة الإلكترونية بيانات السواتل والذكاء الاصطناعي لمساعدة سلطات الممرات على مراقبة حالة الطرق. وعُرض النظام بعد تطويره على ثلاث وكالات رئيسية لممرات النقل.[٦] ومن المتوقع أن تمكِّن المنصة من إدارة الطرق السريعة العابرة لأفريقيا بكفاءة أكبر، حالما تصبح جاهزة للتشغيل بالكامل.

٣١- وفي تشرين الأول/أكتوبر، تعاونت اللجنة مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لإطلاق منصة إلكترونية للتجارة والاستثمار، وهي بوابة جامعة مصممة لإتاحة وصول التجار والمستثمرين إلى المعلومات عن الأسواق. وللتشجيع على استخدام هذه المنصة، وفرت اللجنة التدريب لموظفين مسؤولين حكوميين ومستوردين ومصدرين من جميع أنحاء الجنوب الأفريقي على استخدام البيانات التجارية والخدمات الإلكترونية المتاحة على المنصة، وعلى استخدام مبادرة التجارة الموجّهة. وفي الوقت الراهن، يمكن للشركات في المنطقة دون الإقليمية معرفة معدلات الرسوم الجمركية بسهولة، واكتشاف فرص السوق وتصفح عروض التكنولوجيا عبر الإنترنت. ويعمل المسؤولون بنشاط على الترويج لاستخدام المنصة.

واو- تحسين العمل المناخي، وبناء القدرة على الصمود، والأمن الغذائي

٣٢- استفاد ٣٩ عضوًا استفادة مباشرة مما قامت به اللجنة من دعم سياساتي، وتعاون تقني وبناء للقدرات في مجالات السياسات المناخية والتمويل المناخي، والاقتصادين الأزرق والأخضر، وحوكمة الأراضي وسلاسل القيمة الزراعية.

(٦) See https://centralcorridor-ttfa.org/, https://www.ttcanc.org/northern-corridor-transit-and-transport-agreement and https://www.lobitocorridor.org/about.

٣٣- وواصلت اللجنة تقديم المساندة التقنية للفريق الأفريقي للمفاوضين من أجل التنسيق بين المؤسسات الأفريقية في صياغة مواقف موحدة للدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وقد تُوج ذلك باعتماد سلسلة من الرسائل الرئيسية والتوصيات خلال المؤتمر الثالث عشر بشأن المناخ والتنمية في أفريقيا، الذي عقد في أديس أبابا، والتي أُدرجت في المفاوضات العالمية. وقد انعكست رغبات أفريقيا بقوة في الحوارات المناخية العالمية بشأن التمويل المناخي والانتقال العادل وأسواق الكربون، وهو ما عزز القدرة التفاوضية للقارة وبروز دورها. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت اللجنة في استضافة الحوار الإقليمي للصندوق الأخضر للمناخ مع أفريقيا لعام ٢٠٢٥، الذي عقد في ٣٠ أيلول/سبتمبر و١ تشرين الأول/أكتوبر في أديس أبابا. وتناول المشاركون في هذا الحوار العقبات المزمنة التي تعرقل التمويل المناخي، ووضعوا خطة عمل لتبسيط عملية الموافقة على المشاريع وتعزيز التأهب الوطني.

٣٤- وقامت اللجنة بفتح سجلّين دون إقليميين لتسجيل أرصدة الكربون (لجنة المناخ لدول منطقة الساحل ولجنة المناخ للدول الجزرية الأفريقية) لمساعدة البلدان على تحويل إجراءاتها المناخية إلى موارد مالية. وفي المجموع، قدمت ٩ دول جزرية صغيرة نامية و١٧ من بلدان الساحل بيانات عن مشاريع، وسُجلت عدة معاملات تجريبية لاختبار الأنظمة. وتُمكّن هذه المنصات البلدان الأفريقية من توليد وتداول أرصدة كربون عالية النزاهة، الأمر الذي قد يفتح مسارات جديدة للتمويل المناخي.

٣٥- وفي شهر أيار/مايو، استضافت اللجنة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حوارًا إقليميًّا في أديس أبابا عن التمويل الخارجي والتنمية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبحث واضعو سياسات من جزر القمر وسيشيل وكابو فيردي وموريشيوس وبلدان أخرى مقترحات شملت السندات الزرقاء، وسندات الدين السيادية المشروطة، وتسهيلات التمويل المختلط. وساهمت اللجنة في وضع وتنقيح خرائط الطريق الوطنية للتمويل المتعلقة بجزر القمر وكابو فيردي، وهو ما حدا بالبلدين إلى اتخاذ خطوات لاستكشاف إمكانية مبادلة الدين بتدابير حفظ الطبيعة.

٣٦- واضطلعت اللجنة بدور محوري في التقييم الثاني لنتائج مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية+٤، وهو التقييم الذي عُقد في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠٢٥ (الأول الذي يُعقد في أفريقيا). وكان ذلك تجمعًا عالميًّا لتقييم ما تحقق من تقدم منذ مؤتمر القمة لعام ٢٠٢١. ودعت قيادة اللجنة إلى اعتماد التمويل الابتكاري ودمج المسارات الوطنية للأغذية الزراعية في الاستراتيجيات المناخية.

٣٧- وأطلقت اللجنة مشروعًا تجريبيًّا لتعزيز سلاسل القيمة الزراعية العابرة للحدود بين غانا وكوت ديفوار، مع التركيز على الكاكاو والأرز، كجزء من البرنامج الأفريقي المشترك للمجمعات الزراعية التابع للاتحاد الأفريقي. وبعد إجراء دراسات ميدانية ومشاورات بين

حكومتي البلدين، نُظمت حلقات عمل لإقرارها في أكرا وأبيدجان، كوت ديفوار، في آب/أغسطس ٢٠٢٥. وأقر المشاركون في حلقات العمل تقرير الدراسة عن تقييم سلاسل القيمة العابرة للحدود للكاكاو والأرز في غانا وكوت ديفوار، إلى جانب التوصية باعتماد الخيارات السياساتية التي تمت صياغتها بشأن تجريب المجمعات الزراعية الصناعية، وإصلاح السياسات والأنظمة المتعلقة بالتسويق وتجهيز المنتجات محليًا.

٣٨- وفي تموز/يوليه، نظمت اللجنة حلقة عمل إقليمية رفيعة المستوى في أديس أبابا عن إدارة الأراضي المراعية للمنظور الجنساني. وحضر التدريب العملي واضعو سياسات وزعماء تقليديون وممثلون للمجتمع المدني من جميع أنحاء أفريقيا، وقد استُخدمت في التدريب أطر عمل الاتحاد الأفريقي مثل الإطار والمبادئ التوجيهية بشأن سياسات الأراضي. وخلال التدريب، أقر المشاركون خطط عمل وطنية لتعزيز حيازة النساء للأراضي. واستُغلت حلقة العمل أيضًا لإطلاق المنصة الإقليمية الجديدة للبرلمانيات الخاصة بالحقوق في الأراضي والقدرة على تحمل تغير المناخ التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. واتفقت البلدان على مراجعة القوانين التمييزية المتعلقة بالميراث وملكية الأراضي. كما شاركت اللجنة في تنظيم المؤتمر السادس للسياسات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا تحت شعار ”حوكمة الأراضي والعدالة والتعويضات للأفريقيين وأحفاد المغتربين الأفريقيين“، وهو ما عزز قاعدة الأدلة المتعلقة بإصلاحات توزيع الأراضي. وأطلق الاتحاد الأفريقي دعوة للعمل حثّ فيها البلدان على تعزيز الحقوق في الأراضي كأساس للأمن الغذائي والقدرة على تحمل تغير المناخ.

زاي- المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي

٣٩- شاركت اللجنة في مبادرات لتعزيز التمكين الجنساني، والقضاء على الفقر، وتدعيم الحماية الاجتماعية وتحسين تشغيل الشباب في أفريقيا. وأجرت جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا والسنغال وغانا وناميبيا تقييمات معمّقة للحماية الاجتماعية والفقر، وهو ما أرسى الأساس التحليلي للإصلاحات المستقبلية لدعم الشرائح الضعيفة. وأدى التدريب في مجال الفقر متعدد الأبعاد والتعلم من الأقران بين المناطق إلى تحسين قدرة واضعي السياسات على تحديد الفئات المعرضة للخطر وتصميم سياسات للتصدي للأزمات.

٤٠- ووسّعت اللجنة نطاق استخدام الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية، وأدرجت المناخ وحقوق الإنسان في المبادئ التوجيهية التقنية. وبدعم من اللجنة، عززت أربعة بلدان (بوروندي وجنوب السودان وزمبابوي وموزامبيق) نظمها الوطنية للإحصاءات الجنسانية باعتماد أطر ومؤشرات جديدة لرصد القضايا الجنسانية.

حاء- البيانات والإحصاءات المتقدمة للرصد ووضع السياسات القائمة على الأدلة

٤١- أحرزت اللجنة تقدمًا في مهمتها الرامية إلى تعزيز إنتاج البيانات والإحصاءات والمعلومات الجغرافية المكانية الموثوقة ونشرها واستخدامها في جميع أنحاء أفريقيا. وقدمت الدعم إلى ١٨ من أعضائها من خلال المساعدة التقنية والتدريب والمنتجات المعرفية. ففي توغو، على سبيل المثال، مكّن الدعم الاستشاري الذي قدمته اللجنة المكتبَ الوطني للإحصاء من وضع الصيغة النهائية لأول إطار وطني للبلد لضمان الجودة، الذي قُدم بعد ذلك إلى البرلمان لاعتماده. وفي غينيا وسيراليون، مكّنت المبادئ التوجيهية الفنية المقدمة من اللجنة من إكمال الانتقال إلى نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، مع إدخال الناتج المحلي الإجمالي بعد تحديث سنة الأساس، والسلسلة المحدّثة لمؤشر أسعار الاستهلاك التي تعكس النظم الاقتصادية الحالية بشكل أكثر دقة.

٤٢- وساعدت اللجنة البلدان على الاستفادة من إطار الأمم المتحدة المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية. فعلى سبيل المثال، وضعت كل من بوروندي ورواندا والكاميرون ومالي خطط عمل وطنية تم فيها دمج المعلومات الجغرافية المكانية في استراتيجياتها الإحصائية. وستؤدي خطط العمل إلى تحسين إدارة البيانات المتعلقة بالأراضي والمناخ والسكان.

٤٣- وأكدت اللجنة بشدة على أهمية تعزيز نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، التي تعتبر أساسية للهوية القانونية والتنمية الشاملة للجميع. ودعمت اللجنة الجهات المعنية الوطنية في بوروندي وجنوب السودان في وضع خطة استراتيجية شاملة لهذه النظم تتماشى مع برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية. وتحدد هذه الخطط إصلاحات لرقمنة التسجيل المدني وتحسين جودة البيانات وضمان تسجيل جميع الولادات والوفيات.

٤٤- وساعدت اللجنة البلدان على الاستفادة من مصادر البيانات غير التقليدية لسد الثغرات الحرجة في البيانات ومواءمة الإحصاءات في جميع أنحاء أفريقيا. فعلى سبيل المثال، قدمت اللجنة المساعدة المنهجية والأدوات إلى المعهد الوطني للإحصاءات في الكاميرون، وهو ما مكنه من استخراج سجلات ضريبة القيمة المضافة وحساب مؤشر المبيعات ربع السنوي الذي يتتبع النشاط التجاري حسب القطاع.

طاء- التنفيذ المتكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ من خلال الاتساق والتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة

٤٥- من خلال المشاركات رفيعة المستوى في الأطر الثلاثة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ومنصة التعاون الإقليمي لأفريقيا وائتلافاتها وفرق عملها القائمة على الفرص والمواضيع، والبرامج المشتركة بين اللجنة ومنظومة الأمم المتحدة، قدمت اللجنة مساعدة

منسقة وموجهة نحو تحقيق النتائج عززت القدرات المؤسسية ودعّمت اتساق السياسات المتعلقة بجميع الأولويات التحويلية لأفريقيا.[٧]

٤٦- وبالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي وتحت قيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي، ساهمت اللجنة في وضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية تعبئة الموارد المحلية للفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٣. وتحدد الاستراتيجية التمويل المحلي والابتكار والشمول باعتبارها محركات مهمة لتحقيق النمو بالاعتماد على الذات في أفريقيا. وتهدف الاستراتيجية إلى تعبئة تمويل إضافي قدره ٣,٣ تريليون دولار حتى تتمكن أفريقيا من تحقيق الأهداف المحددة في خطة السنوات العشر الثانية لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣.[٨] وساعدت اللجنة على تطوير أدوات توطين للخطة، بما في ذلك دليل المؤشرات الأساسية لخطة عام ٢٠٦٣ وإطار الرصد والتقييم. وتدعم هذه الأدوات أعضاء اللجنة في دمج خطة السنوات العشر الثانية في خططهم الإنمائية وتحسين الرصد والإبلاغ. ولتسريع تنفيذها، تعاونت اللجنة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي على تنظيم اجتماع رفيع المستوى قبل انعقاد الدورة الحادية عشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، ركز فيه المنسقون المقيمون وهيئات وشركاء الاتحاد الأفريقي على إدراج المبدأ ''برنامجان، خطة واحدة'' في أطر التعاون القطري، وعلى تعزيز قدرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وتحسين التوافق، ونظم البيانات والإبلاغ المتكامل في نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة.

٤٧- ونظمت اللجنة سلسلة حوارات أفريقيا، بالتعاون مع إدارة التواصل العالمي ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وجهات أخرى. وكان موضوع عام ٢٠٢٥ هو الموضوع السنوي ذاته للاتحاد الأفريقي: ''تحقيق العدالة للأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي من خلال تقديم تعويضات''. وأسفرت سلسلة الحوارات، التي عُقدت في أيار/مايو، عن نتائج مهمة، منها تقديم سردية متعددة الأبعاد عن عدالة تعويضية تتجاوز الإطار التاريخي للقضية، مع التركيز على الأولويات المتعلقة بالاقتصاد والحوكمة والتنمية. وبموجب الإطار الجديد، تم تحديد التعويضات على أنها جزء لا يتجزأ من معالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية وتسريع إحراز تقدم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وتمثلت النتائج الرئيسية للمداولات في إطلاق دعوة إلى العمل في سبيل عدالةٍ تعويضية تكون على مستوى المنظومة ككل وهيكليةٍ وقائمةٍ على الحقوق، تتجاوز التعويضات المالية لمعالجة المظالم التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

٤٨- وفي آذار/مارس، عقدت اللجنة اجتماعًا في أديس أبابا لممثلي الشباب الأفريقي بشأن موضوع ''تسخير منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لفائدة الشباب الأفريقي: الفرص والتحديات واستشراف المستقبل''. وسلط ممثلون عن الشباب الضوء على تحديات مثل

[٧] للاطلاع على المزيد من المعلومات عن الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، انظر الوثيقة E/ECA/COE/44/10.

[٨] African Union, *Decade of Accelerated Implementation: Second Ten-Year Implementation Plan, 2024–2033* (Addis Ababa, 2024).

البطالة وتغير المناخ والتوترات الجيوسياسية، ودعوا إلى اتباع نُهج ابتكارية وشاملة إزاء تيسير التجارة، وريادة الأعمال، والتعليم والتعاون العابر للحدود. وتم تسليط الضوء على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية باعتبارها مسارًا لتعزيز التنمية المستدامة، بما يتماشى مع الخطتين. وحثّ المشاركون الحكومات، في ندائهم إلى العمل، على صون الخصوصية الإقليمية مع تعزيز التكامل، وعلى زيادة مشاركة الشباب في الحوكمة. كما دعوا إلى تعزيز القدرة على التنقل، ودعم الابتكار عن طريق إنشاء صندوق للشباب ومراكز ابتكار، ووضع سياسات شاملة للشباب المهمشين.

٤٩- وفي نيسان/أبريل ٢٠٢٥، نظمت اللجنة، بالتعاون مع حكومة أوغندا ومفوضية الاتحاد الأفريقي واتحاد الشباب الأفريقي ومنظمات أخرى، منتدى للأطفال والشباب على هامش الدورة الحادية عشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة. وناقش الشباب الأفريقيون إيجاد فرص العمل وتمكين الشباب وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي الوثيقة الختامية، دعا مندوبو الشباب وأصحاب المصلحة والمشاركون إلى توفير حماية اجتماعية شاملة مراعية للشباب، وخدمات رعاية الأطفال بتكلفة ميسورة، والتمويل المناخي المنصف والعادل، وتقنين الاقتصاد غير الرسمي، والمواءمة بين التدريب وسوق العمل، وتوفير التوجيه بين الأجيال، وإضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة الشباب في الحوكمة. وأُرفق إعلان الأطفال والشباب بإعلان كمبالا، وتم تسليط الضوء عليه في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٢٥ بمناسبة يوم أفريقيا خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى في نيويورك.

ياء- الأساليب العملية لتعزيز تنفيذ برنامج العمل

٥٠- واصلت اللجنة العمل حتى يكون تنفيذ برنامج عملها موجهًا نحو تحقيق النتائج، وترسيخ ثقافة المساءلة والتعلم. وواصلت أيضًا عقد اجتماعات ربع سنوية للمساءلة واستعراض أداء البرامج تحت رئاسة الأمين التنفيذي من أجل استعراض مستفيض لخطة العمل السنوية، ورصد تنفيذ البرامج، وتسليط الضوء على الإنجازات والتحديات، وتعزيز التعلم بين الشُعب.

٥١- وتبقى اللجنة ملتزمة بتنفيذ برنامج عملها بفعالية وكفاءة، وذلك رغم نقص السيولة الذي أثر على منظومة الأمم المتحدة بأسرها، ورغم القيود المالية وعدم اليقين الناجمين عن مبادرة الأمم المتحدة ٨٠. فقد قامت اللجنة بتحسين الكفاءة ورفع مستوى رضا العملاء في جميع خدمات رأس المال البشري، والمرافق، والخدمات الإدارية الأخرى. وواصلت استخدام الأدوات الرقمية وتحسين العمليات لكي يتسنى تتبع العمليات الإدارية مثل التوظيف والمشتريات وخدمات المؤتمرات بصورة آنية.

٥٢- وأطلقت اللجنة مبادرة للتواصل مع المواهب استهدفت فيها النساء والأشخاص من البلدان الممثلة تمثيلًا ناقصًا لشغل الوظائف الشاغرة لديها. ومن خلال هذه المبادرة، ساعدت اللجنة في الحفاظ على حصة النساء في وظائف الفئة الفنية بنسبة ٤٦ في المئة في عام ٢٠٢٥

وهي النسبة التي كانت عليها في عام ٢٠٢٤. كما يسّرت اللجنة التدريب المهني لجميع الموظفين الذين يتولون مسؤوليات في مجال المشتريات لضمان حصولهم على شهادة المستوى الرابع على أقل تقدير من 'المعهد المعتمد للمشتريات والتوريد'.

٥٣- وحصلت شعبة المنشورات وشؤون المؤتمرات وإدارة المعارف على إعادة الاعتماد من المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس وفقًا للمعيار ١٤٠٠١ في مجال العمليات المواتية للبيئة، ووسّعت نطاق خدمات الاجتماعات غير الورقية من خلال المنصة الموفّرة للورق (PaperSmart)، وعملت على ضمان إتاحة الوثائق متعددة اللغات في الوقت المناسب لجميع الاجتماعات الرئيسية. وتمت صيانة مرافق المؤتمرات في اللجنة وتحديثها. والجدير بالذكر أن قاعتي المؤتمرات ١ و٢ قد اكتمل تجديدهما بالكامل وأُعيد افتتاحهما، وهو ما أتاح استخدام قاعتي الجلسات العامة في وقت واحد لأول مرة منذ عام ٢٠٢٢.

٥٤- وقامت اللجنة بتنويع قاعدة مانحيها وعزّزت تعاونها مع شركاء أفريقيين ودوليين رئيسيين بغية التعويض عن التخفيضات في الميزانية وضمان استدامة عملها. وقد وضعت خطة متكاملة لتعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية، وحصلت على تمويل من مصادر جديدة وأقامت شراكات رفيعة المستوى.

ثالثًا- الخلاصة

٥٥- تعكف اللجنة على رسم مسار يمكّنها من إحداث تأثير أكبر في عام ٢٠٢٦، انطلاقًا من الإنجازات التي حققتها والدروس المستفادة في عام ٢٠٢٥، وقد جددت التزامها بمجالات التركيز الاستراتيجية الخمسة ومجالين جامعين. وستواصل على وجه التحديد تقديم الدعم لإدارة الاقتصاد الكلي في البلدان الأعضاء، وتعزيز دعمها لتعبئة الموارد المحلية، والمطالبة بإجراء إصلاحات في هيكل الديون العالمية، والدعوة إلى قيام مؤسسات مالية دولية أكثر إنصافًا تولي اهتمامًا أكبر لتلبية احتياجات أفريقيا. ولا يزال التكامل الإقليمي في صدارة جدول الأعمال، وتعتزم اللجنة تسريع دعمها لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ومساعدة البلدان على الانتقال من وضع الاستراتيجيات إلى زيادة التدفقات التجارية. وستعمل اللجنة أيضًا على تعزيز التصنيع المستدام. وعلاوة على ذلك، ستسعى اللجنة إلى تأمين المزيد من التمويل المناخي لأفريقيا وستدعم مبادرات الاقتصاد الأخضر والأزرق حتى يؤدي العمل المناخي إلى إيجاد فرص عمل والحد من الفقر.

٥٦- وستواصل اللجنة التركيز على التحول الرقمي، سعيا إلى توجيه برامج المدفوعات الرقمية، والاستعداد للتجارة الإلكترونية وحوكمة البيانات، حتى تتمكن أفريقيا من التقدم بسرعة في عصر الرقمنة. كما سيكون تعزيز نظم البيانات والإحصاءات من الأولويات، حتى يكون التخطيط فعالًا قدر الإمكان. وستُكثف اللجنة جهودها في مجال الإدماج الاجتماعي، وتعزيز سياسات النمو الشامل للجميع من خلال معالجة عدم المساواة، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية وضمان وضع النساء والشباب في صميم الخطط الإنمائية.

٥٧- وستمضي اللجنة قُدمًا في دمج القضايا الجامعة مثل القضايا الجنسانية، ودمج منظور الإعاقة، وحقوق الإنسان والاستدامة البيئية، في أنشطتها التنفيذية والمنجزات المتوخاة والنتائج.

٥٨- وستواصل اللجنة تعاونها الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وستقيم شراكات جديدة في سبيل حشد المعارف والتمويل من أجل التنمية في أفريقيا. وتتمثل أولوية اللجنة في طرح حلول استراتيجية وقابلة للتنفيذ لحفز الانتعاش الاقتصادي والنمو المستدام في أفريقيا. وتحقيقًا لهذه الغاية، يجب أن تصبح اللجنة مركز الفكر الرائد ومستشار السياسات والمنظِّمَة للاجتماعات في أفريقيا، ويجب أن تركز على التنفيذ وتحقيق نتائج ملموسة. وتتمنى اللجنة أن تكون المكاسب التي تحققت في عام ٢٠٢٥ مستدامة، وأن يقترب أعضاؤها أكثر فأكثر من تحقيق تطلعاتهم في مجال التنمية.